

العبادي: الأميركيون يرفضون تقسيم العراق

شكّلت زيارة وزير الدفاع الأميركي جاي ماثيس، لبيداده واربيل أمس، الحدث الأبرز في العراق، فيما أصدر رئيس الوزراء حيدر العبادي، بياناً إثر لقائه بالمسؤول الأميركي، بدأ مطمئناً ووثاقاً بالمرحلة المقبلة.

في عمليات تحقيق الاستقرار، وبسات من المعروف أن القوات الأميركية زادت أعداد عناصرها في العراق في خضم الحرب على داعش، وهو أمر لا تنفيه الحكومة العراقية، بل تدرجه في إطار الاتفاقات التي جرى التوصل إليها للمساعدة في هذه الحرب. علماً أن هناك جهات تشير صراحة إلى خشيتها حيال «الارتفاع السري لأعداد القوات الأميركية وانتشارها بين عدد من المحافظات العراقية ضمن قواعد عسكرية».

وشدد ماثيس قبيل وصوله إلى بغداد على أن استعادة مدينة الموصل ما كانت لتحدث «من دون ثبات رئيس الوزراء العبادي في إعادة تشكيل هذا الجيش الذي كان مشتتاً في عام 2014، الجيش الذي ورثه»، لافتاً في سياق حديثه إلى أن المعركة ضد «داعش» ليست قريبة من نهايتها.

وتعكس تصريحات الوزير الأميركي الترحيب الأميركي والغربي بـ«جهود» العبادي في إدارة البلاد في ظل «الحرب على داعش». في وقت أن الأخير يوسع مروحة العلاقات الإقليمية لبغداد بهدف تجنيبها «سياسات المحاور». وقد رُحّب أول من أمس، المبعوث الرئاسي الأميركي في «التحالف» بيري ماكغورك، بـ«التقارب التاريخي والجدي بين (السعودية والعراق)»، مشيراً إلى أن إدارته «تشجع ذلك جداً».

وفي أربيل التي شكّلت المحطة العراقية الثانية لوزير الدفاع الأميركي، طغت مسألة إصرار رئيس الإقليم (المنتهية ولايته) مسعود البرزاني، على إجراء استفتاء الاستقلال «غير الملزم قانوناً» في موعده في 25 أيلول المقبل. وفيما تأخر صدور بيان عن اللقاء، استقبل البرزاني ماثيس بعد ساعات قليلة من إعلانه أمام وفد محلي «الحاجة إلى نشيد وطني جديد وتغيير العلم في الإقليم ليشمل رموز المكونات الأخرى بعد الاستقلال».

ويأتي حديث البرزاني في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات بين بغداد وأربيل بشأن الاستفتاء المرتقب، إلا أن البرزاني قال أمس، إنه «ليس من مصلحة (الأكراد) تأجيل

الاستفتاء أو عدم إجرائه»، مضيفاً أن «وفد أربيل الذي زار بغداد أوضح رؤيتنا». علماً أن «رويتز» نقلت عن عضو فريق التفاوض عبد الله الزبيدي، أن «جولة أولى من المحادثات عقدت في بغداد الأسبوع الماضي، قربت بين مواقف الجانبين»، فيما أضاف: «هم (أربيل) يبحثون عن ضمانات... وترك ذلك إلى الجولة المقبلة».

ومن المعروف أن واشنطن أعلنت مراراً رفضها إجراء الاستفتاء، خاصة أن «تنظيمه سيشكل كارثة على الحرب ضد داعش»، فيما يقول مسؤولون أميركيون إن وزير الدفاع جاي ماثيس، كان «سيحّث مسعود البرزاني على إلغائه».

وفي المقابل، بينما جدد حيدر العبادي في مؤتمره الصحافي أمس، دعوته إلى «القادة الأكراد للتفكير بصورة جادة والابتعاد

«العقائد الكردستاني»: النقاش بشأن الاستفتاء أصبح دعاية ومسخرة

عن قرار الانفصال»، أعلن «مسؤول كردي كبير» لـ«رويترز» أن «أكراد العراق قد يدرسون إمكانية تأجيل الاستفتاء مقابل تنازلات مالية وسياسية من الحكومة المركزية في بغداد».

شكّلت أربيل المحطة الثانية لزيارة ماثيس (أف ب)



وفي غضون ذلك، بدأ بارزاً، الانتقاد الواضح الذي وجهه «حزب العمال الكردستاني» إلى إجراء الاستفتاء، إذ أعلن عضو لجنته التنفيذية دوران كالكان، في حديث صحافي، أن «النقاش الذي يدور حول (المسألة) أصبح دعاية إعلامية ومسخرة في سبيل الضغط على بعض الأطراف في المنطقة».

وترفض معظم العواصم الإقليمية إجراء هذا الاستفتاء، في وقت يبدو فيه لافتاً أن عواصم قرار خليجية لم تعلن صراحة رفضها للمسألة بعد. وقبل أسابيع، دار حديث إعلامي نقلاً عن «مصادر كردية» يفيد بأن «البرزاني تلقى دعماً سعودياً وأردنياً وإماراتياً بالخصوص، وذلك في مقابل إنشائهم قواعد عسكرية في أربيل ودهوك سعياً إلى تشكيل قوة موازية لإيران وتركيا في المنطقة».

وتوقف معظم المتابعين في الساعات الأخيرة أمام إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن هناك تعاوناً بين أنقرة وطهران في الشأن الكردي. وكتب رئيس تحرير صحيفة «حرييت» التركية مراد يتكين، في افتتاحيته أمس، أن العاصمتين «تخشيان إقامة ممر بري يصل بين جبال قنديل في شمال العراق، وسنجار (غرب العراق وهي خارج إقليم كردستان)، يسيطر عليه حزب العمال الكردستاني، وفي ظل الظروف الراهنة، ستحميه الولايات المتحدة». ومن شأن «ممر» كهذا أن يصل الأراضي الواقعة تحت السيطرة الكردية في العراق بالأراضي الواقعة تحت السيطرة الكردية في سوريا.

وفي سياق متصل، توعد أردوغان أمس، بأن بلاده ستحبط أي محاولة للأطراف الكردية التي تعتبرها أنقرة «إرهابية»، لإقامة دولة في شمال سوريا. وأعلن في كلمة في أنقرة: «لا نسمح ولن نسمح مطلقاً لوحدات حماية الشعب الكردية (التي تعتبرها تركيا مرتبطة بحزب العمال) ولحزب الاتحاد الديمقراطي بإقامة ما يُسمى دولة في شمال سوريا»، مشيراً إلى «أنهم يريدون إقامة ممر إرهاب في شمال سوريا يصل إلى البحر المتوسط».

(الأخبار)

إيرت

«بلومبرغ»: طهران ستواجه عقوبات واشنطن... بهذه الاتفاقات

وقّعت شركة «فولسفاغن» مع مجموعة «خودرو» عقداً لبيع اثنين من نماذج سياراتها، ما يعني عودة الشركة إلى السوق الإيرانية، بعد أكثر من عقد. مصنع الطائرات الأميركية «بوينغ» وقّع عقداً مع إيران لتزويدها بـ80 طائرة بقيمة 16.6 مليار دولار.

وقّعت «بوينغ» اتفاقاً بقيمة 3 مليارات دولار مع الخطوط الجوية الإيرانية «آسمان» لتزويدها بـ30 طائرة من طراز «ماكس 737».

■ في مجال الصناعة:

- إبرام اتفاق أولي بقيمة ملياري دولار لبناء مصنع لإنتاج الألومنيوم في جنوب طهران بين شركة «إيرالكو» الإيرانية والشركة الصينية «CREC».

(الأخبار)

وقّعت عقداً لمدة 20 عاماً بقيمة 5 مليارات دولار، لتطوير حقل الغاز العملاق «بارس». شركة «SKE&S» من كوريا الجنوبية أبرمت اتفاقاً مبدئياً بقيمة 1.6 مليار يورو مع الشركة الوطنية الإيرانية للبتترول والهندسة النفطية، لتحديث مصفاة تبريز في شمال غرب إيران.

وقّعت تركيا صفقة مع إيران بقيمة 4.2 مليارات دولار، لبناء سبع محطات للغاز الطبيعي في أنحاء مختلفة من الجمهورية الإسلامية.

■ في مجال النقل:

- وقّعت الشركة الفرنسية لصناعة السيارات «رينو» عقداً كبيراً مع إيران لإنتاج 300 ألف سيارة سنوياً، وذلك في إطار مشروع مشترك تبلغ قيمته الاستثمارية 660 مليون يورو.

وتقول الوكالة إن النقطة المهمة هي أن إيران تتلقى دعماً من الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، لا سيما بعد استثمار شركات من هذه الدول أموالاً في الجمهورية الإسلامية. ونقلت «بلومبرغ» عن سانام فاكيل، وهي عضو مساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد «شاتام هاوس» في لندن، قولها إن «هناك ضغوطاً من المؤسسة التجارية في هذه البلدان، للحفاظ على وصولها إلى السوق الإيرانية». وأضافت أن «معظم الحكومات تعترف بأن تهميش إيران وعزلها لا يصبّان في مصلحة أحد».

وذكرت الوكالة مجموعة من الاتفاقات التي وقّعتها إيران، وفي ما يلي بعض منها:

■ في مجال الطاقة:

- شركة «توتال»، بالتعاون مع شركة صينية،

وقّعت إيران صفقات بمليارات الدولارات مع شركات عالمية، بعد إبرامها الاتفاق النووي مع القوى العالمية، ويرى المحللون أن هذه الصفقات ستساعد طهران على تخفيف وطأة أيّ عقوبات أميركية جديدة. أمس، سلّطت وكالة «بلومبرغ» الاقتصادية الضوء على هذه الصفقات والمشاريع التي جرى توقيعها، خلال الأشهر الـ18 الماضية.

وذكرت أن الجمهورية الإسلامية شهدت، بعد رفع العقوبات الدولية مطلع العام الماضي في إطار الاتفاق النووي، إقبالا للاستثمارات الأجنبية، رغم أنها كانت تتوقع أن مستوى الاستثمارات سيكون أكبر. ومع فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات ضد طهران، وتعبيره عن عدم رضاه عن الاتفاق النووي، يبدأ الجدل بشأن قدرة طهران على مواجهة قيود جديدة.